مجلس التعاون

في أول حديث عقب توليه منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

الأمير نايف يتعهد بملاحقة خلايا الإرهاب النائمة «قبل استيقاظها»

الرياض/متابعات:
أكد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، أن الأجهزة الأمنية في المملكة ستصل إلى أي «خلية إرهابية نائمة قبل أن تستيقظ»، دون أن يستبعد وجود تلك الخلايا بالسعودية، وأوضح أن بلاده «خاطبت رسميًا خمس دول تعتقد بأن بعض المطلوبين على قائمة الـ85 السعودية موجود على أراضيها.

جاء ذلك في حديث لصحيفة «الحياة» اللندنية هو الأول بعد قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتعيينه نائبًا لرئيس مجلس الوزراء، وأجرى الحديث الصحافي أحمد غلاب.

وشدد على أن لديه توجيهات هو والمسؤولين السعوديين من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده «بأن تكون أبوابنا مفتوحة لجميع المواطنين وبشرائحهم كافة للالتقاء بهم وإنهاء مشاكلهم من دون تمييز».

وقال نايف، الذي يتولى منصب الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب: «إن هذا المجلس من أنجح المجالس العربية المنبثقة من الجامعة العربية، واجتماعاتهم دومًا ناجحة ويتخذون قرارات عقلانية ومنطقية ويتحدثون بشفافية واضحة من دون تعقيدات، حتى أن الظروف السياسية لا تؤثر على لقاءاتهم وعملهم؛ لأنهم ملتزمون ومدركون بأن الأمن أمن المواطن».

وتحدى «أن يكون المجلس أصدر قرارًا واحدًا يستهدف حماية الزعماء العرب»، مؤكدًا أن المجلس «عمل على حماية أمن المواطن العربي».

ورأى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي «أن الدول العربية من أكثر البلدان مواجهة للتحديات الأمنية».

وجدد دعم بلاده أمن العراق، مؤكدًا أن وزراء الداخلية العرب لن يترددوا ويبخلوا على العراق بأي موقف وتأييد من أجل تحقيق أمنه وأن يعود الأمن المستتب له من جديد.

إلى ذلك، نفى وجود تعذيب في السجون السعودية.

وقال: « نحن واثقون بأن كل ما يقال عن وجود تعذيب في السجون لا صحة له، والدليل أننا فتحنا أبواب السجون لمسؤولين ولهيئات حقوق الإنسان، بل حتى لزوار أجانب؛ لأننا لا نؤمن ولا نقبل بأسلوب التعذيب بأية حال من الأحوال».

وأوضح أن سلطات المملكة «تعمل بكل جهد كي لا تخرج أموال من السعودية إلى الجماعات المتطرفة، ولكن التحايل قد يكون موجودًا بحيث تذهب أموال ليست لهذا الهدف ثم تحول إليهم، ولذلك نحن نتعاون مع أجهزة أمنية عربية في هذا المجال لمنع وصول الأموال إلى أيدي الإرهابيين».

الأمير نايف بن عبدالعزيز

أضواء

الإسلاميون التقليديون... غياب ثقافة الديمقراطية

انصب الجهد الأكبر للباحثين العرب في حديثهم عن الإصلاح على كيفية التعامل مع تيارات «الإسلام السياسي» والشروط اللازمة لإدماجها الكامل في حياة ديمقراطية، أو حتى في إطار الشرعية السياسية والمشروعية القانونية، لكن الجميع تقريباً تجاهلوا الجانب الآخر من الظاهرة الدينية في العالم العربي الخاصة بالجماعات والمؤسسات «الدعوية» التي لا تهتم بالعمل السياسي المباشر، وأهملوا في جدلهم الفكري حول التحول الديمقراطي العربي مدى قابلية منظومة القيم والأفكار والتوجهات التي ترسخها تلك الجماعات والمؤسسات الدينية التقليدية لثقافة الديمقراطية.

د. عمار علي حسن

وربما لم يتجاوز اهتمام الباحثين بهذه المؤسسات رصد دورها في العمل الأهلي أو الخيري، بوصفها من مؤسسات المجتمع المدني، دون أن يمتد هذا الاهتمام إلى معرفة ما يمكن أن تسهم به هذه المؤسسات، في أفكارها وممارساتها وهياكلها التنظيمية، في تعزيز ثقافة الديمقراطية، خاصة أن أتباعها كثر، ويعتبرهم البعض من الدوائر المتعاطفة مع الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسيسة، بينما يحسبهم آخرون على الرصيد الدائم للسلطات الحاكمة.

إن بعض هذه المؤسسات عريق، ولديه شرعية دينية بين الجماهير. ويرجع قيام الطرق الصوفية المصرية إلى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي، لتأخذ شكل التنظيم العسكري في العصرين المملوكي والعثماني، ولتصدر أول لائحة رسمية لها في عام 1903 شكلت المجلس الصوفي، ثم تكون المجلس الأعلى للطرق الصوفية في عام 1976، ليضم تحت قيادته في الوقت الراهن 78 طريقة صوفية، يصل عدد أتباعها وفقاً لبعض التقديرات نحو 6 ملايين مصري.

كما نشأت «جماعة أنصار السنة المحمدية» في مصر في عام 1926، لتحارب الصوفية، وتسلك نهجاً فكرياً سلفياً، ولها مئة فرع، ويتبعها ألف مسجد منتشرة في شتى أنحاء مصر. أما «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة» فقد تأسست عام 1922 وتملك أكثر من 350 فرعاً في مختلف أنحاء مصر، وتتمتع بتنظيم ومركزية وسياسة موحدة أكثر من الجمعيات الإسلامية الأخرى، واستطاعت بناء العديد من الروابط الواسعة والقوية مع الجمعيات الطلابية بالجامعات والمجموعات الإسلامية الأخرى، وتكوين شبكة واسعة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وإنشاء العديد من المدارس والعيادات والمكتبات ودور الحضانة والخدمات الاجتماعية للنفع العام. وتوجد في الدول العربية كافة مؤسسات شبيهة بهاتين الجماعتين الكبيرتين.

ومن هنا تظل هناك دوماً ضرورة لدراسة القيم والتوجهات الديمقراطية التي تحكم فكر وممارسة وتنظيم بعض هذه المؤسسات كمدخل أولي إلى البحث عن أنجع طريق تقود إلى تعزيز ثقافة الديمقراطية لدى شريحة اجتماعية كبيرة، ولديها مصداقية، داخل المجتمع العربي.

وهناك أهداف مهمة لدراسات من هذا النوع، منها المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الديمقراطية لدى قطاع اجتماعي عربي كبير، وبحث مستوى الوعي العام حول قيم الديمقراطية وممارستها لدى قيادات المؤسسات الدينية غير المسيسة، الأمر الذي يسهم فيما بعد في العمل على إكساب هذه المؤسسات مهارات الممارسة الديمقراطية في الواقع العملي، والتعرف عن كثب على بعض الأعضاء الفاعلين في هذه المؤسسات، توطئة لعقد دورات تدريبية لبعض من قادتها وأعضائها حول ثقافة الديمقراطية.

وحتى تتم مثل هذه الدراسات على أكمل وجه فلابد لها أن تغطي عدة مؤسسات إسلامية غير مسيسة، وتجعل فكرتها الرئيسية تدور حول بحث القيم والتوجهات الديمقراطية لدى هذه المؤسسات، وذلك عبر دراسة ثلاثة عناصر، الأول يتعلق بالأفكار والمبادئ الرئيسية التي تتبناها هذه المؤسسات، والثاني يتمثل في الممارسات الآنية والتجربة التاريخية، والثالث يرتبط بالهياكل التنظيمية والإدارية وطريقة إدارة العمل داخل هذه المؤسسات بين القمة والقاعدة. ويمكن تحديد مجموعة القيم التي سيقوم الباحثون بدراستها في الآتية: الحرية، والتسامح، والتعددية، والمساواة، وحق الاختلاف، والشفافية، والمساءلة.

وعلى وجه العموم، وبغض النظر عن التفاصيل الصغيرة والمسارات الفرعية، فإنه من الواضح أن الإسلاميين «التقليديين» سواء كانوا دعويين أم أصحاب غايات سياسية بحتة أو ظاهرة، لديهم وجهة نظر في قضية الديمقراطية شأنهم في ذلك شأن الإسلاميين التحديثيين أو أتباع التيار العلماني، ومن الضروري أن نطلع عليها.

إن أتباع التيار الديني التقليدي يطرحون تصورات لا تؤهل للديمقراطية، التي هي في جوهرها عملية تربوية، تقوم على حزمة من القيم التي تتم على أساسها تنشئة الفرد، بدءاً من الأسرة، وحتى الحزب السياسي، مروراً بالعديد من المؤسسات الاجتماعية، التي ينخرط فيها الناس أو يتماسُّون معها طيلة أعمارهم المديدة.

ويرى بعض العلمانيين أن المؤسسات الإسلامية التقليدية لا تنتج سوى طغيان مقنع، ومن ثم علينا أن نزيح طبقات كثيفة من الأفكار والممارسات المستبدة حتى تستوي الديمقراطية على سيقان اجتماعية وثقافية متينة. ويستند هؤلاء في تصورهم هذا إلى أن علم النفس الاجتماعي ينتصر لدور التنشئة السياسية في التمهيد للحكم الديمقراطي، عبر تكوين الفرد المؤمن بالحريات العامة، الحريص على المشاركة، المتسامح مع الآخرين والمؤمن بحقهم في الحرية، المستعد لتكريس بعض جهده لتقوية دعائم المجتمع المدني بما يمنع السلطة من التغول والتجبر، والقادر على أن يخوض مواجهة حامية إذا شعر بأن الديمقراطية التي ينعم بها مهددة، أو أن هناك من يتربص بها، ويريد اختطافها لحساب فرد مستبد، أو قلة محتكرة.

وبالطبع فهذه الخطوة مهمة كي تولد الديمقراطية على أكف قوية وفي نور ساطع يغلب عتمة الاستبداد، ثم تتعزز وتحافظ على وثوقها وثبات خطواتها وامتلاكها القدرة على تصحيح مسارها. لكن الربط الحتمي بين السمات النفسية للمحكومين ونوعية الحكم الذي يقودهم، هو من قبيل تعويق جهد الراغبين في وضع أفضل لمجتمعهم، ومن ثم إطالة أمد أنظمة حكم تخاصم الديمقراطية وتكره من ينادي بها أو يدافع عنها.

وأنصع برهان على ذلك أن العديد من المجتمعات الغربية، لم تكن لحظة تحولها إلى الحكم الديمقراطي، أو حتى في الوقت الراهن، تحمل سمات نفسية واحدة، أو حتى متشابهة. فالدراسات التي أجريت على سيكولوجية الشعوب في مطلع القرن العشرين مثلاً، ومنها كتاب مهم ألفه الباحث الفرنسي أندريه سيجفريد، أظهرت أن هناك اختلافاً في القسمات المشتركة لشعوب هذه المجتمعات. فالسمة العليا لدى الفرنسيين هي «البراعة» ولدى الإنجليز «العناد» وعند الألمان «التنظيم» أما الأميركيون فهم شعب «ديناميكي» والروس «متصوفون». ولحظة إجراء هذه الدراسات كان الإنجليز والفرنسيون والأميركيون والألمان ينعمون بالديمقراطية على الدرجة نفسها على رغم اختلاف سماتهم النفسية. والروس ضاقوا ذرعاً بالاستبداد طيلة الحكم الشيوعي، وها هم يضغطون كل يوم من أجل تعزيز تطورهم الديمقراطي، ومنهم من يريد تحقيق هذا الهدف بالجهود الذاتية، ومنهم من لا يمانع في دعم من الخارج لهذا المسار.

وما ينقص مجتمعاتنا هو الإصرار على المشاركة في صناعة المصائر، صغيرها وكبيرها، وتقبل الرأي الآخر والفكر المخالف، والاعتياد على الاختيار من بدائل، وليس الانصياع لإملاء مسار واحد. وحتى يتحقق هذا فإن أول خطوة يجب قطعها هي «تقدير الذات»، فالإنسان الذي يبخس ذاته، لا يمكنه، في نظر المدارس النفسية كافة، أن يتطلع إلى نيل حقوقه، مهما كانت ضئيلة، بل يستمرئ التفريط في ما له، ويركن إلى استعذاب الاضطهاد، وقد يصل به الأمر إلى حد تصور أنه لا يستحق الاحترام، بل لا يجدر به أن يحيا من الأساس.

وتقدير الذات قد يجد بابه الأوسع في إدراك ما في الأديان السماوية من دعوة إلى مقاومة الظلم، ومكافحة الشر والفساد، وإلى البحث عن الحل الجماعي، وليس الحلول الفردية المفرطة في الأنانية، التي لا تنتج سوى تمزق النسيج الاجتماعي، وبذلك تجد السلطة الحاكمة فرصاً متجددة للتجبر والتوحش.

والبداية ستكون حين تشرع الجماعات البحثية والكتاب والمثقفون وواضعو البرامج التعليمية وخطباء المساجد ومؤلفو الدراما التلفزيونية وأفلام السينما في تطبيب نفسية الإنسان العربي، وإخراجها من الإحساس الكاذب بالضعة والاستضعاف، وانتشالها من الاكتئاب والانسحاب والشعور المرير باللاجدوى. ومثل هذه الخطوات ستظل ناقصة إن لم نلتفت إلى ضرورة نشر ثقافة الديمقراطية لدى التيار الإسلامي التقليدي في العالم العربي.

عن/ جريدة «الاتحاد» الإماراتية

نجل الشيخ زايد يدخل القائمة وثروات الأغنياء تتراجع 35 %

قائمة فوربس: 14 مليارديراً سعودياً يمتلكون نصف ثروة أغنياء العرب

دبي/متابعات:
كشفت مجلة «فوربس العربية»، في عددها الجديد الصادر الأربعاء الماضي، عن قائمة «أغنى أثرياء العرب لعام 2009»، حيث بلغ عدد أثرياء العرب 34 ملياردير، بمجموع ثروات تقدّر بنحو 115.8 مليار دولار، مقارنة بـ177.6 مليار دولار في العام الماضي، أي بانخفاض 35 %.

وحافظت السعودية، مملكة أثرياء العرب، هذا العام على مركز الصدارة في عدد المليارديرات عربيًا، والذي بلغ 14 ملياردير بمجموع ثروات يصل إلى 60.5 مليار دولار، حيث تصدّر القائمة الأمير السعودي الوليد بن طلال، بثروة بلغت 13.3 مليار دولار ليحتل المرتبة الـ22 على القائمة عالميًا، متراجعاً عن مركزه العام الماضي في المرتبة الـ19 بثروة بلغت 21 مليار دولار، حيث فقد هذا العام من ثروته 8 مليارات دولار.

وتمكنت دولة الإمارات من احتلال المرتبة الثانية عربيا بـ6 مليارديرات ومجموع ثروات يصل إلى 21.4 مليار دولار.

واللافت في قائمة هذا العام دخول الشيخ منصور بن زايد آل نهيان ليحتل الترتيب الثامن عربيا بثروة إجمالية بلغت 4.9 مليارات دولار والمرتبة الـ104 عالميا؛ ليصل عدد المليارديرات الإماراتيين إلى 6، بعد خروج الملياردير مهدي التاجر.

منصور بن زايد يدخل القائمة

ويعتبر الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، الذي يتولى منصب وزير شؤون الرئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أحد أحدث المليارديرات في منطقة الخليج، إضافة إلى أنه أول أعضاء العائلة الحاكمة في أبو ظبي الذي يتّجه إلى خوض مجال الاستثمار باسمه الخاص. وبرز الشيخ منصور كمستثمر عالمي كبير في شهر سبتمبر/أيلول من العام الماضي، عندما استحوذ على نادي كرة القدم الإنكليزي «مانشستر سيتي» (Manchester City) بصفقة بلغت 300 مليون دولار، مما أعطى النادي الذي يتمتّع بقاعدة شعبية واسعة دفعة للارتقاء في الدوري الإنجليزي الممتاز.

كما توسّع نطاق استثمارات الشيخ منصور في المملكة المتّحدة عندما ساهم في إنقاذ "بنك باركليز" (Barclays)، بعد أن أوشكت الحكومة البريطانية على تأميمه، وذلك بالتعاون مع "الصناديق الاستثمارية السيادية في قطر"، حيث تمّ تقديم سيولة بقيمة 9.6 مليارات دولار.

واحتل عبد العزيز الغرير، الرئيس التنفيذي لـ"بنك المشرق" الذي يعدّ أحد أكبر بنوك التجزئة في الإمارات، المرتبة الأولى إماراتيا والرابعة عربيا والـ57 عالميا، بثروة تقدّر بنحو 7.8 مليارات دولار، على الرغم من حالة الركود التي يشهدها القطاع المصرفي، والتي تسبّبت في انخفاض أسهم بنك المشرق بنسبة 18٪ من يونيو/حزيران من العام 2008 وحتى الآن.

الفطيم والغرير والحبتور

أمّا المرتبة الثالثة إماراتيا فكانت من نصيب ماجد الفطيم بثروة بلغت 3 مليارات دولار؛ ليحتل المرتبة الـ12 عربيا والـ205 عالميا. واشتهر الفطيم، الذي تتركز استثماراته بشكل رئيس في مجال العقارات وتجارة التجزئة، بإدخاله التزلج على الجليد إلى صحراء دبي، كما يعمل حاليا على توسيع نطاق استثماراته في كل من البحرين وعمان والسعودية وسوريا ولبنان واليمن. ويعود له الفضل في تأسيس سلسلة المتاجر الأسرع نموًا في منطقة الخليج من خلال مشروعه المشترك مع سلسلة المتاجر الفرنسية «كارفور» (Carrefour).

كما جاءت في المرتبة الرابعة إماراتيا عائلة سيف الغرير بثروة إجمالية بلغت 2.8 مليار دولار مكّنتها من احتلال المرتبة الـ16 عربيا والـ224 عالميا.

وتمتلك عائلة الغرير شهرة واسعة في مجال تجارة التجزئة، من خلال "مجموعة الغرير" التي تضمّ بعض أهم مراكز التسوّق الراقية في دبي، كما ساعدت سوق التجزئة المزدهرة في المنطقة على توسّع أعمال المجموعة. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، وضع الغرير خطّة لحملة ترويجية واسعة النطاق بهدف مواجهة انعكاسات الأزمة على السوق الإماراتية، وجذب المزيد من عملاء التسوّق إلى دبي.

وفي المرتبة الخامسة إماراتيا جاء عبد الله الفطيم بثروة بلغت 1.8 مليار دولار؛ ليحتل المرتبة الـ22 عربيا والـ397 عالميا. ويعمل عبد الله الفطيم في مجال تجارة السيارات من خلال التوزيع الحصري لسيارات "تويوتا" (TOYOTA)، هذا بالإضافة إلى امتيازاته الحصرية في توزيع عدد من الأسماء التجارية الكبيرة بمافيها "أيكيا" (IKEA) و"آي.بي.إم" (IBM).

أما رجل الأعمال خلف الحبتور فجاء في المرتبة السادسة إماراتيا والـ29 عربيا بثروة بلغت 1.1 مليار دولار وضعته في المرتبة 647 عالميا. وساهمت استثمارات الحبتور في مجال الفنادق الفاخرة والمستشفيات في تعزيز مكانته في قطاع البناء، بالإضافة إلى نشاطاته في مجال تجارة السيارات، حيث يعدّ الوكيل الحصري في الإمارات لكل من سيارات "أستون مارتن" و"بينتلي" و"ميتسوبيتشي".

تراجع الثروات العربية

وأوضحت مديرة تحرير «فوربس العربية» خلود العميان أن أرقام الثروات العربية تتيح إمكانية معرفة اتّجاه البوصلة الاستثمارية، انطلاقًا من كون هذه الأرقام والحقائق مؤشراً وصورة مصغرة عن واقع الاستثمار والأوضاع المالية في العالم العربي.

وتراجع لبنان الذي كان العام الماضي في المرتبة الثانية عربيًا، بعدما خسر 4 مليارديرات (نازك الحريري، وهند الحريري، وسعيد خوري، وحسيب صباغ)؛ ليحتفظ هذا العام بـ3 فقط، ثم جاءت بعده مصر التي خسرت سميح ساويرس، واحتفظت بـ3 مليارديرات.

وقالت العميان «إن عدد المليارديرات العرب في عالمنا العربي يدل على حالة من الاستقرار النسبي في الاقتصادات العربية. فوجود 34 ملياردير عربيًا بمجموع ثروات يفوق الـ100 مليار دولار، على رغم كل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المتذبذبة التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات الماضية، يؤكد إمكانية مواصلة الاستثمار لتجاوز الأزمة الراهنة بغض النظر عن انخفاض مجموع الثروات العربية بنسبة 35% عن العام الماضي، والذي يعدّ أمرًا طبيعيًا في ظل الأزمة مقارنة بالدول الأخرى مثل روسيا والهند وتركيا، الدول الثلاث التي ضربتها الأزمة المالية العالمية بشدة، والتي خسرت نحو نصف مليارديراتها خلال عام واحد».

وأكدت العميان أنّ أهمية قراءة الأرقام التي جاءت في القائمة لا تكمن في كونها مؤشرًا على قيمة الثروات الفردية العربية فحسب، بل في تقديمها أسباب زيادة هذه الثروات أو أسباب انخفاضها. وشهدت الثروات العربية مؤخراً انخفاضاً بنسب متفاوتة، في حين ارتفعت ثرواتٌ قليلةٌ لتُدخل أصحابَها مجدّدًا إلى القائمة، وبالتالي تعطي هذه القائمة فكرةً واضحةً حول الأسباب الكامنة وراء خروج أحد الأثرياء أو دخول آخر، وتركز الثروات في قطاعات معينة أو في دولة ما أكثر من دولة أخرى».

نتائج عربية جيدة

وفي ظل الأزمة الراهنة وانعكاساتها التي تطال مختلف القطاعات الحيوية بما فيها النفط الذي يعد المعيار الأساس لقوة الأسواق، إلا أن السعودية ودول الخليج، المعتمدة بشكل أساسي على النفط، تمكّنت من تحقيق نتائجَ جيدة أو على الأقل حافظتْ نسبيًا على جزء كبير من ثرواتها. ومن هذا المنطلق يتوقّع العديد من المحللين الماليين نموّاً في الثروات العربية خلال المرحلة المقبلة، مما ينعكس إيجابيًا على واقع الأعمال والاستثمار في العالم العربي ومنطقة الخليج بصفة خاصة.

وكانت مجلة «فوربس» العالمية قد كشفت -في عددها الصادر في مارس/آذار عن قائمة «مليارديرات العالم 2009»، التي يأتي الإعلان عنها عقب الأزمة المالية العالمية التي تسببت في خروج 332 من أصحاب المليارات من التصنيف العالمي منذ مارس/آذار الماضي، كما عددهم من 1125 إلى 793 ملياردير.

زلزال قوته 5ر2 بجنوب الكويت

الكويت/متابعات:
كشف معهد الكويت للأبحاث العلمية أن زلزالاً قوته 5ر2 على مقياس ريختر وقع مساء الثلاثاء الماضي في منطقة العبدلية في جنوب دولة الكويت.

وقال مدير إدارة البيئة والتنمية الحضرية بالمعهد الدكتور ضاري العجمي إن الشبكة الوطنية بالإدارة رصدت وقوع الزلزال في تمام الساعة الثامنة وال 53 مساء بالتوقيت المحلي للكويت.

وأضاف العجمي انه تم تحديد عمق الزلزال ب 5ر6 كيلومتر بباطن الأرض، مشيرا إلى أن الموجات السيزمية الناتجة عنه استغرقت سبعة ثواني حتى وصلت إلى محطة كبد التي تبعد 16 كيلومتر عنها.

آلية أطلقها صندوق تنمية الموارد البشرية في المملكة

«وظف سعودياً وخذ نصف راتبه مقدماً» دعوة جديدة للسعودة

الرياض/متابعات:
على طريقة إعلانات العروض الترويجية للسلع والبضائع، كشف صندوق تنمية الموارد البشرية السعودي عن آلية جديدة لدعم السعودة في المملكة، في شكل إعلان يقول «الآن وظف سعودياً واحصل على نصف راتبه مقدماً».

ووفقا لهذه الآلية سيدفع الصندوق مقدماً 50% من رواتب السنة الأولى للشباب السعوديين الذين يتم توظيفهم عبر برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف، وذلك بهدف تشجيع شركات ومؤسسات القطاع الخاص على المساهمة في توطين الوظائف، بحسب تصريحات نقلها الصحفي حمد العشيوان بصحيفة «الوطن» السعودية الأربعاء الماضي.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده مسؤولو الصندوق في الغرفة التجارية الصناعية بجدة الثلاثاء الماضي، مع ممثلي إدارات الموارد البشرية في القطاع الخاص بحضور المدير التنفيذي لإدارة السعودة والتوظيف بالغرفة عابد عقاد ومدير إدارة السعودة والتوظيف أديب مندورة ومديرة التوظيف النسائي منى خميس.

وكشف مدير فرع صندوق تنمية الموارد البشرية في منطقة مكة المكرمة هشام لنجاوي أن الآلية الجديدة تساهم في المزيد من التشجيع للقطاع الخاص على التجاوب بشكل أكبر مع المشروع الوطني لتوطين الوظائف الذي يقام بالتعاون بين أربع جهات تضم الصندوق والغرف التجارية الصناعية ومكتب العمل والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وأشار إلى أن الصندوق 75 % سيتحمل من المكافأة التي يحصل عليها الشباب السعودي خلال فترة التدريب ثم يتكفل بـ 50 % من رواتبه خلال العام الأول من توظيفه عبر برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف.

وبيّن أن النظام المتبع في السابق هو أن تقوم المؤسسة التي تعين الموظف السعودي بتحصيل نسبة الـ 50 % من الراتب بعد نهاية العام الأول، فيما تعتمد الآلية الجديدة دفع نصف الراتب للعام الأول كاملا للمؤسسة بعد توقيع عقد التوظيف مباشرة.

وأشار إلى أن الصندوق يقوم بحصر الاحتياجات الوظيفة في منشآت القطاع الخاص بالتعاون مع الغرف التجارية والتعرف على الاحتياجات الوظيفية للمنشآت للأعوام المقبلة.

وزارة الزراعة السعودية تضبط مشاريع دواجن مخالفة وتعاقبها

الرياض/متابعات:
ضبطت وزارة الزراعة السعودية مخالفات فنية وصحية ونظامية في 11 مشروع دواجن لم تلتزم بتطبيق الإجراءات الوقائية لضمان سلامة المنتجات الحيوانية منها ستة مشاريع دجاج لاحم وأربعة مشاريع للدجاج البياض بالإضافة إلى مسلخ دواجن ومنشأة بيطرية في كل من منطقة الرياض / بمحافظات المجمعة والخرج والقويعية وحريملاء / وكذلك في كل من منطقة مكة المكرمة ومنطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية حيث صدر بحقها قرارات وزارية تقضي بتطبيق عقوبات تشمل غرامات مالية تتراوح من / 000 ر15 / حتى /000 255 ريال/ مع توجيه إنذار لتلك المشاريع لمعالجة وتفادي جميع المخالفات المسجلة ضدها.

وتمثلت المخالفات بعدم التخلص الصحي من مخالفات الدواجن ونشرها خارج المشروع وعدم تسجيل اسم المشروع وتاريخ الصلاحية على المنتج وعدم المبادرة بتقديم المعلومات والبيانات عن المشروع وعدم وجود سور محكم يحيط بالمشروع وعدم وجود بوابة للمشروع وعدم وجود جهاز رش عند مدخل المشروع وعدم وجود معقم عند مدخل الحظائر وعدم وجود حوض تعقيم عند مدخل المشروع وسوء النظافة العامة بالمشروع ووجود خلل وعيوب فنية في التوصيلات والتمديدات الكهربائية وعدم وجود تهوية جيدة داخل العنابر ووجود مخلفات دواجن داخل المشروع وسوء عملية التخزين والتجميع للبيض وسوء النظافة العامة بمستودع حفظ البيض واستخدامه لغير الغرض المخصص له وعدم وجود حوض تطهير عند مدخل الحظائر وعدم وجود معقم في حوض التطهير عند مدخل الحظائر وتأجير المشروع دون الحصول على إذن مكتوب من الوزارة وعمل توسعة غير نظامية وعدم تجديد الترخيص.

كما شملت المخالفات عدم الالتزام بشروط الوقاية الصحية ووجود مخلفات داخل المشروع / بقايا منشأت / و تغيير نشاط المشروع بغير المصرح له وإعطاء بيانات أو معلومات خاطئة أو مظللة ووجود مخلفات حيوانية داخل المشروع وخارجه ووجود خلل في نظام تبريد الحظائر وتعديل نوع النشاط المرخص من مفتوح الى مغلق .

وياتي قرار وزارة الزراعة بناء على توجيه معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبدالرحمن بالغنيم بتشكيل لجنة للنظر في مخالفات أحكام نظام الثروة الحيوانية وتوقيع العقوبات المناسبة

طبقا لما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام الثروة الحيوانية الصادر بموجب مرسوم ملكي حيث تنص العقوبات الواردة في المادة 51 على أن تتراوح فيه بواحد أو أكثر من / الإنذار / غرامة مالية لأتقل عن ألف ريال ولأتزيد عن مليون ريال أو وقف الترخيص بمزاولة النشاط لمدة لأتزيد عن سنة أو إلغاء الترخيص والسجن لمدة لأتزيد عن خمس سنوات .

وأبان الوزارة أن قرار العقوبة ينسجم مع توجها لمراقبة مشاريع الدواجن بشكل دوري .. كما أنه تأكيد لحرصها على التزام جميع مشاريع الدواجن باللوائح والانظمة الصادرة بهذا الشأن التي تهدف الى تطبيق الامن الوقائي في تلك المشاريع لضمان سلامة المنتج النهائي للمواطن والمقيم.